

١١/٣٨ - الدستور العنصري الجديد المقترح في جنوب افريقيا

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى العديد من قراراتها وقرارات مجلس الأمن التي تطالب السلطات في جنوب افريقيا بالتخلي عن الفصل العنصري ، وإنهاء قهر الأغلبية السوداء وقمعها ، والسعي إلى إيجاد حل سلمي عادل ودائم يتفق ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(٣٢) ،

وإذ تؤكد من جديد أن الفصل العنصري جريمة في حق الإنسانية وتهديد للسلم والأمن الدوليين ،

وإذ يساورها شديد القلق لأن ما يسمى « المقترحات الدستورية » التي وافق عليها جمهور الناخبين في جنوب افريقيا ، وكله من البيض ، في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ يزيد ترسيخ الفصل العنصري ،

واقترعاً منها بأن هدف ما يسمى « المقترحات الدستورية » هو حرمان الأغلبية الافريقية الأصلية من جميع الحقوق الأساسية بما فيها حق المواطنة ، وتحويل جنوب افريقيا إلى بلد « للبيض وحدهم » بما يتماشى مع سياسات الفصل العنصري المعلنة ،

وإذ تدرك أن إدراج الذين يسمون « ملونين » والسكان ذوي الأصل الآسيوي ضمن « المقترحات الدستورية » إنما يهدف إلى تفتيت وحدة شعب جنوب افريقيا المقيهور وإثارة الصراع الداخلي ،

وإذ تلاحظ بقلق شديد أن من أهداف ما يسمى « المقترحات الدستورية » للنظام العنصري جعل السكان « الملونين » والسكان ذوي الأصل الآسيوي في جنوب افريقيا مؤهلين للتجنيد الإلزامي في القوات المسلحة لنظام الفصل العنصري لتحقيق مزيد من القمع الداخلي والعُدوان على الدول الافريقية المستقلة ،

وإذ ترحب بالمقاومة المتحدة لشعب جنوب افريقيا المقيهور ضد هذه المناورات « الدستورية » ،

وإذ تؤكد مرة أخرى شرعية كفاح شعب جنوب افريقيا المقيهور من أجل القضاء على الفصل العنصري وإقامة مجتمع يتمتع فيه شعب جنوب افريقيا بأسره ، بصرف النظر عن العنصر

(ج) تزايد أعداد اللاجئين في عدة بلدان في المنطقة ؛

٤ - تحثّ دول المنطقة وكذلك الدول الأخرى على الامتناع عن مواصلة أو بدء العمليات العسكرية بهدف ممارسة الضغط السياسي ، مما يزيد من سوء الحالة في المنطقة ويعرقل جهود مجموعة كونتادورا لتشجيع المفاوضات بموافقة حكومات أمريكا الوسطى ؛

٥ - تحيط علماً مع الارتياح بموافقة بلدان المنطقة على اتخاذ تدابير من شأنها أن تؤدي إلى إقامة ، وعند الاقتضاء تحسين ، نظم ديمقراطية وتمثيلية وتعددية تضمن المشاركة الشعبية الفعالة في اتخاذ القرارات وتضمن حرية مشاركة تيارات الرأي المختلفة في عمليات انتخابية آمنة ودورية ، تقوم على المراعاة التامة للحقوق المدنية ، مع تأكيد وجود صلات وثيقة بين تعزيز المؤسسات الديمقراطية والتطور وأوجه التقدم المحرز في ميدان التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ؛

٦ - تعرب عن تأييدها الشديد لمجموعة كونتادورا وتحثّها على مواصلة بذل جهودها التي تحظى بالتأييد الفعال من المجتمع الدولي وبالتعاون الصريح من جانب البلدان المهتمة داخل المنطقة وخارجها ؛

٧ - ترحب مع الارتياح بإعلان كانكون بشأن السلم في أمريكا الوسطى ، الصادر عن رؤساء جمهوريات بنما وفنزويلا والمكسيك وكولومبيا وكذلك « وثيقة الأهداف » التي وافقت عليها حكومات السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس ، اللذين يتضمنان الأسس اللازمة لبدء المفاوضات التي تستهدف تحقيق التعايش في وئام في أمريكا الوسطى ؛

٨ - ترجو من الأمين العام أن يبقّي مجلس الأمن ، وفقاً لقراره ٥٣٠ (١٩٨٣) ، على علم مستمر بتطور الحالة وبتنفيذ ذلك القرار ؛

٩ - ترجو من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار ؛

١٠ - تقرّر أن تبقي قيد النظر الحالة في أمريكا الوسطى وما قد يحدث من أخطار تهدد الأمن في المنطقة وسير مبادرات السلم .

الجلسة العامة ٥٣

١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣

أو اللون أو العقيدة ، بحقوق متساوية كاملة سياسية وغير سياسية ويشترك بحرية في تقرير مصيره .

وإذ تقتنع اقتناعاً راسخاً بأن تنفيذ هذه « المقترحات الدستورية » سوف يزيد من خطورة الحالة المتفجرة أصلاً السائدة في جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري ،

١ - تعلن أن ما يسمى « المقترحات الدستورية » يتناقض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وأن نتائج الاستفتاء لا شرعية لها على الإطلاق ، وأن إنفاذ « الدستور » المقترح سيزيد حتماً من خطورة التوتر والصراع في جنوب افريقيا وفي الجنوب الافريقي بأكمله ؛

٢ - ترفض ما يسمى « المقترحات الدستورية » وجميع المناورات الماكدة التي يقوم بها نظام الأقلية العنصرية في جنوب افريقيا ليزيد ترسيخ حكم الأقلية البيضاء وترسيخ الفصل العنصري ؛

٣ - ترفض كذلك كل ما يسمى « تسوية بالتفاوض » استناداً إلى الهياكل البانتوستانية أو « المقترحات الدستورية » ؛

٤ - تعلن رسمياً أنه لن يتأتى التوصل إلى حل عادل ودائم للحالة المتفجرة في جنوب افريقيا إلا بالقضاء الكامل على الفصل العنصري وإقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري مبني على حكم الأغلبية ، عن طريق ممارسة كل بالغ في الشعب بأكمله ممارسة كاملة وحررة للتصويت في جنوب افريقيا متحدة وغير مفتتة ؛

٥ - تحث جميع الحكومات والمنظمات على اتخاذ الإجراءات المناسبة بالتعاون مع الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ووفقاً لهذا القرار ، لمساعدة شعب جنوب افريقيا المقيهور في كفاحه المشروع في سبيل مجتمع ديمقراطي غير عنصري ؛

٦ - ترجو من مجلس الأمن ، على سبيل الاستعجال ، أن ينظر في الآثار الخطيرة التي تترتب على ما يسمى « المقترحات الدستورية » وأن يتخذ جميع التدابير اللازمة ، وفقاً للميثاق ، لتجنب تزايد خطورة التوتر والنزاع في جنوب افريقيا وفي الجنوب الافريقي بأكمله .

١٢/٣٨ - مسألة جزر فوكلند (مالفيناس) (٣٣)

إن الجمعية العامة ،

وقد بحثت مسألة جزر فوكلند (مالفيناس) ،

وإدراكاً منها أن الإبقاء على الحالات الاستعمارية يتنافى مع غاية السلم العالمي التي تتوخاها الأمم المتحدة ،

وإذ تشير إلى قراراتها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، و ٢٠٦٥ (د - ٢٠) المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥ ، و ٣١٦٠ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ ، و ٤٩/٣١ المؤرخ في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، و ٩/٣٧ المؤرخ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ ،

وإذ تشير أيضاً إلى قراري مجلس الأمن ٥٠٢ (١٩٨٢) المؤرخ في ٣ نيسان/أبريل ١٩٨٢ و ٥٠٥ (١٩٨٢) المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٢ ،

وقد تلقت تقرير الأمين العام بشأن بعثته للمساعي الحميدة (٣٤) ،

وإذ تأسف لعدم إحراز تقدم في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٩/٣٧ ،

وإذ تدرك مصلحة المجتمع الدولي في أن تستأنف حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية مفاوضاتها من أجل التوصل ، في أقرب وقت ، إلى حل سلمي وعادل للنزاع على السيادة فيما يتعلق بمسألة جزر فوكلند (مالفيناس) ،

وإذ تضع في اعتبارها حدوث توقف فعلي للأعمال العدائية في جنوب الأطلسي ونية الطرفين الواضحة في عدم استئنافها ،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة مراعاة الطرفين ، على النحو اللازم ، لمصالح سكان جزر فوكلند (مالفيناس) وفقاً لما حددته الجمعية العامة في قراراتها ٢٠٦٥ (د - ٢٠) و ٣١٦٠ (د - ٢٨) و ٩/٣٧ ،

وإذ تعيد أيضاً تأكيد مبادئ ميثاق الأمم المتحدة بشأن عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية ، والتسوية السلمية للمنازعات الدولية ،

الجلسة العامة ٥٦

١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣

(٣٣) انظر أيضاً : الفرع الأول ، الحاشية ٦ والفرع العاشر - باء - ٥ ، المقرر ٤٠٥/٣٨ .